الفلاحة الجزائرية بين التبعية والإكتفاء الذاتي

Algerian agriculture between dependency and self-sufficiency

نسمن فطيمة –طالبة دكتوراه– جامعة مستغانم

yassaminefati@yahoo.fr

الملخص :

يحتل القطاع الفلاحي في الجزائر مكانة بارزة ضمن الأولويات الوطنية لتحقيق الامن الغذائي وتنويع الاقتصاد، بتطوير صادراته خارج المحروقات، واضفاء مرونة لمواجهة الصدمات الخارجية الناجمة عن الاختلالات المتتالية للنظام المالي الدولي

ويهدف هذا البحث إلى معرفة الاجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة الوطنية من اجل تهيئة الظروف المناسبة لتشجيع وترقية القطاع الفلاحي، بغاية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي

الكلمات المفتاحية : الاكتفاء الذاتي، التبعية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، الفجوة الغذائية، الفلاحة

Abstract :

The agricultural sector in Algeria occupies a prominent place in the national priorities for achieving food security and diversifying the economy by developing its exports outside hydrocarbons and providing flexibility to cope with the external shocks caused by the successive imbalances of the international financial system

The aim of this research is to know the measures and measures taken by the national government to create the conditions for the promotion and promotion of the agricultural sector in order to achieve self-sufficiency and economic independence.

Keywords: agriculture, economic dependency, economic development, food gap, self-sufficiency

تمهيد :

تعد الفلاحة أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها بالجزائر، لما تملكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الفلاحية، وتنويع صادراتها خارج المحروقات، وفي ظل الازمات الاقتصادية الاخيرة أولي لهذا القطاع والعصب الحساس اهتماما أكبر للتقليص من الفجوة الغذائية و رفع معدلات الانتاج وتنمية القطاع الفلاحي

وفي ظل هذا المبدأ يمكن ان نطرح اشكالية بحثنا هذا كما يلي:

هل الفلاحة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ومجابهة الاضطرابات الدولية للسوق الفلاحية؟

من خلال هذا التساؤل تبرز للأفق مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- ما هي السياسات المنتهجة لترقية الفلاحة في الجزائر ؟
- ما واقع وآفاق الانتاج الفلاحي في الجزائر ؟
- ما هي المعوقات والمشاكل المترصدة بالقطاع الفلاحي في الجزائر ؟

فرضيات البحث:

نبني دراستنا هذه على جملة من الفرضيات هي:

- بناءا على الخصائص المواردية التي تتمتع بها يمكن للفلاحة الجزائرية تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي
- وجود امكانيات وفرص غير مستغلة لتحقيق تنمية فلاحية مستدامة من اجل ضمان استقلال اقتصادي للدولة

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في إلقاء الضوء على القطاع الفلاحي في الجزائر وطرح بعض الحلول من اجل تدارك السلبيات لتحقيق الامن الغذائي

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تشخيص وضعية الانتاج الفلاحي بالجزائر، والبحث عن سبل الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية

حدود البحث :

تبدأ حدود البحث من مطلع تسعينات القرن الماضي إلى غاية منتصف العقد الثاني من هذا القرن، وهذا على اعتبار وُلُوج الجزائر إلى مرحلة انتقالية وتحوّلها من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي، أين فُتِح المجال أمام القطاع الخاص في جميع المجالات، إلى جانب الاعتماد على اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية والتي كان لهم الدور في التأثير على القطاع الفلاحي

المنهج المتبع:

للإلمام بجوانب هذا الموضوع تم الاعتماد على المنج الوصفي التحليلي عند التطرق الى تحليل واقع الفلاحة في الجزائر، إلى جانب المنهج التاريخي في تتبع تطور الظاهرة عبر مراحل تاريخية محددة، لنصل إلى المنهج الاستشرافي من خلال الوقوف على آفاق تطور الانتاج مستقبلا.

تقسيمات البحث: سنتناول في هذه الورقة النقاط التالية:

أولا: السياسات المنتهجة بالقطاع الفلاحي في الجزائر

ثانيا: واقع الفلاحة في الجزائر.

ثالثا : مشاكل ومعوقات الفلاحة في الجزائر

أولا – السياسات المنتهجة بالقطاع الفلاحي في الجزائر

سطرت الحكومة الجزائرية عدّة برامج تنموية شملت القطاع الفلاحي، والتي ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي، وفيما يلي نستعرض أهم تلك البرامج والمخططات التنموية

1-1- مخطط الانعاش الاقتصادي (2001-2004) :

إن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 524 مليار دج، وجّه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية والهياكل القاعدية، دعم التنمية المحلية والبشرية، إلى جانب الاجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية، والجدول الموالي يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي

الجدول رقم (01) : مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة : مليار دج)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المبلغ	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	**40.1**
تنمية بشرية ومحلية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	**38.8**
دعم القطاع الفلاحي و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	**12.4**
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.7	**8.7**
المجموع	213.1	178.3	113.9	20.5	525.8	**100**

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص87

لقد تم برمجة 6312 مشروع خاص بعملية التنمية الفلاحية ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، كما أن القطاع الفلاحي قد استفاد من مبلغ 65.4 مليار دج، وهو مبلغ ضئيل مقارنة بباقي القطاعات حيث لم تتجاوز حصته 12.4% من إجمالي حصص البرنامج، ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج مستقل خاص ابتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

2-1- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) :

بتحسن الوضعية المالية بالجزائر وبعد إنجاح البرنامج السابق، تمّ برمجة برنامجا آخر تكميليا داعما للنمو الاقتصادي قد قدّر المبلغ المخصص له بـ 4202.7 مليار دج، شملت فيه جميع القطاعات بما في ذلك القطاع الفلاحي وهذا حسب ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (02) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (الوحدة : مليار دج)

البرنامج	المبلغ	النسبة (%)
1- تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**% 45.5**
- السكن	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
- برامج البلدية للتنمية	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز	192.5	
- باقي القطاعات	311.5	
2- تطوير الهياكل القاعدية	**1703.1**	**%40.5**
- قطاع الاشغال العمومية والنقل	1300	
- قطاع المياه	393	
- قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3- دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**% 8**
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	
4- تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**% 4.8**
- العدالة والداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الادارات العمومية	88.6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	
5- تطوير تكنولوجيات الاعلام الاتصال	**50**	**% 1.2**
المجموع	**4202.7**	**% 100**

المصدر :البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009، بوابة الوزير الأول ,ص2 على الموقع www.premier-minstre.gov.dz/arabe/media/pdf/texter essentiels/progpilar/progeroissance.pdf

بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، قد خصص مبلغ 312 مليار دج للقطاع الفلاحي، بنسبة 92.52% من ضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية البرنامج، وهذا ما يعكس الاهتمام الذي توليه السلطات الحكومية لهذا القطاع، وقد وجّهت هذه المخصصات لـ :

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والارشاد
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها، ولاسيما في الهضاب العليا والمناطق الجبلية
- الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية، وترقية الصادرات الفلاحية
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي
- وضع برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب للمحافظة على الوسط الطبيعي ومحاربة التصحر
- عصرنة ومكننة القطاع الفلاحي
- استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز

1-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) :

يعرف أيضا ببرنامج الاستثمارات العمومية أو ببرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي وهو أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال ولم يتم تخصيصه من أي دولة سائرة في طريق النمو حتى الآن باعتبار أن الجزائر انتهزت ارتفاع مداخيل المحروقات وتسييرها الجيد لها إضافة إلى تحكمها في معدلات التضخم والتي تراوحت ما بين 3% و4% لتحقق معدل نمو مرتفع نسبيا ما بين 4% و 5% سنويا رغم الأزمة المالية العالمية التي شهدتها آنذاك، وكان فحوى البرنامج حسب الجدول المبين أدناه

الجدول رقم (03): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الوحدة (مليار دج)

البرنامج	المبلغ	النسبة (%)
• برامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
- السكن	3700	
- التربية، التعليم العالي والتكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الادارة العمومية	1800	
- باقي القطاعات	1886	
• برامج تطوير هياكل البنى التحتية	8400	38.52

- قطاع الاشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
• برامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.06
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: بيان مجلس الوزراء بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014

تمّ رصد 1000 مليار دج من البرنامج لدعم التنمية الفلاحية والريفية قصد تجسيد مختلف المخططات الموجهة سواء للمستثمرين العموميين أو الخواص وتعزيز منظومة الأمن الغذائي، وتحسين نسبة النمو في الانتاج الزراعي المتوسط لإرساء اقتصاد فلاحي حقيقي بكل جوانبه بالحد من التبعية و تقليص الفجوة الغذائية والرفع من القدرات المادية للإنتاج في المستثمرة الإنتاجية الفلاحية

4-1 البرنامج الخماسي (2015-2019) :

إن المسعى الذي تم اعتماده في اطار البرنامج الخماسي 2015-2019، يتطلب تدعيم وتكييف الاطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير الشُعب للتصدير، وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي[1] :

- **المحور الاول** : المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الانتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية

- **المحور الثاني** : مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشُعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، والتسيير العقلاني وتوفير أحسن لعوامل ووسائل الانتاج، مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية

- **المحور الثالث** : تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات، وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السُهبية وشبه الصحراوية، واطلاق برامج توسيع التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الاقليمية للإدارة

- **المحور الرابع** : تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية، ضد الآفات والكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الانتاجية

- **المحور الخامس** : متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية، وادارة الغابات والتكوين والبحث والارشاد ونشر التقدم التقني

ومن الاهداف المزمع تحقيقها من خلال هذا البرنامج ما يلي[2] :

- انتاج : 67.3 مليون قنطار من الحبوب، 157 مليون قنطار من الخضار، 10.2 مليون قنطار من التمور، 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء، 5.8 قنطار من اللحوم البيضاء، 4.3 مليار لتر من الحليب
- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1.000.000 هكتار من المساحة المسقية
- تهيئة 13 غابة بمساحة اجمالية مقدرة بـ 172.000 هكتار تابعة لعشر ولايات، ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة اجمالية مقدرة بـ 413.000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية
- إيلاء العناية لمناطق السد الاخضر بتشجير مساحة 55.000 هكتار
- تحقيق معدل نمو سنوي متوقع للفترة 2015-2019 يقدر بـ 5%
- انشاء ما يقارب 1.500.000 منصب شغل دائم في القطاع الفلاحي

ثانيا – دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية

تلعب الفلاحة دورا مهما في تحفيز ودعم التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في عملية الانتاج المحلي، وخلق واستحداث مناصب شغل بالإضافة الى تنويع الصادرات خارج المحروقات

2-1- مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة

يحتل القطاع الفلاحي المرتبة الثانية من حيث خلق الثروات، حيث سمح الموسم الزراعي في سنة 2015 بتحقيق مستوى انتاج يفوق المستوى العالي المسجّل في سنة 2013، تزايدت القيمة المضافة من حيث الحجم للقطاع الفلاحي بنسبة 6.4%، متقدمة بـ 3.9 نقطة مئوية لتبلغ 1936.4 مليار دينار، وتمثل 15.6% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، بمساهمة 17.5% في إجمالي الناتج الداخلي، و 23.6% في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني[3]، وهذا ما يبرزه الجدول والاشكال التالية :

الجدول رقم (04) : مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة الوحدة مليار دج

	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي الناتج المحلي	14588.5	16208.7	16650.2	17242.5	16591.9
المحروقات	5242.5	5536.4	4968.0	4657.8	3134.3
الفلاحة	1183.2	1421.7	1640.0	1771.5	1936.4
الصناعة	663.8	728.6	771.8	838.5	900.9
ETP	1333.3	1491.2	1627.4	1794.0	1908.1
خدمات خارج الادارة العمومية	2933.2	3305.1	3849.6	4195.2	4549.9

خدمات الادارة العمومية	2378	2648.1	2551.2	2743.4	2853.7

المصدر : التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016ص 154

شكل رقم (01) : معدل نمو قطاع الفلاحة

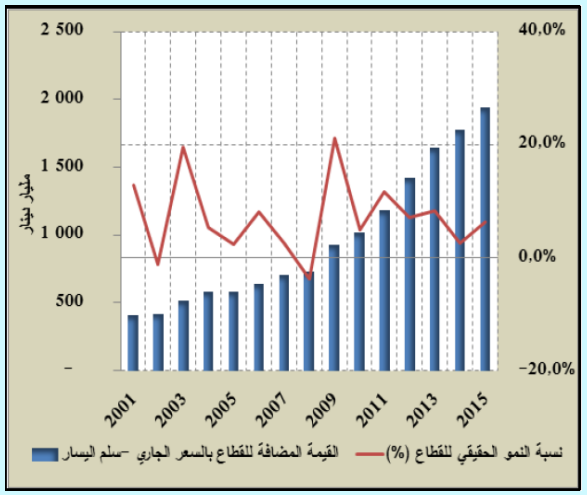

شكل رقم (02) : مساهمة قطاع الفلاحة في نمو اجمالي الناتج المحلي

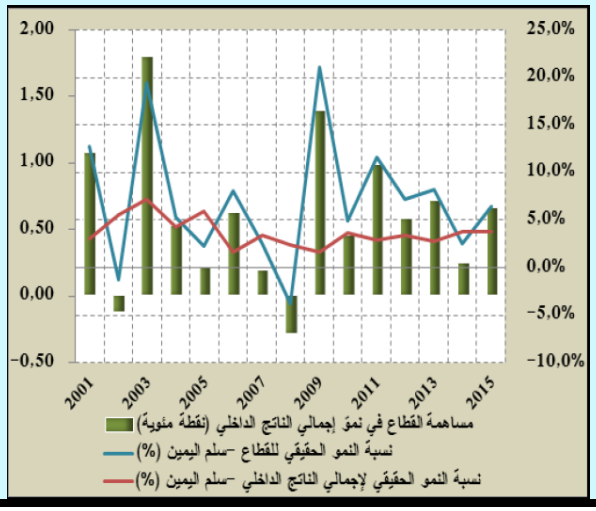

المصدر : التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016ص 31

وقد شهدت مستويات الانتاج للمنتوجات الفلاحية ارتفاعا في معدلات نموها بصفة ملحوظة لتتراوح ما بين 0.9% (الصوف) و 53.1% (زيت الزيتون)، بعد سنتين من الانكماش، وفي ذات الصدد سجّل انتاج الحبوب ارتفاعا جديدا بنسبة 9.4% مقارنة بالسنة الماضية، لكن يبقى مستواه أدنى بـ 25.3% مقارنة بمستوى سنة 2013، و38.7% مقارنة بالمحصول المسجّل في سنة 2009 (6.12 مليون طن)، هذا وعرف انتاج الحملات الانتاجية للحبوب نموا معتبرا سيما القمح الصلب واللين (9.5% و 7.6%) وكذا الشعير (9.7%) والشوفان (20.5%)

كما استمر النمو المتسارع لإنتاج التربية الحيوانية (لحوم وحليب)، بينما تواصل الاتجاه التصاعدي للإنتاج البستاني بوتيرة بسيطة بلغت 1.4% ليصل الانتاج إلى 12.5 مليون طن في 2015 مقابل 3.6% خلال السنة السابقة، ويُفسَّر هذا الاداء الضعيف نسبيا بتراجع انتاج البطاطا للسنة الثانية على التوالي (2.9% إلى 4.5 مليون طن)

كما عرف انتاج الطماطم ارتفاع للسنة الرابعة على التوالي بمعدل نمو 20% سنة 2015، ليصل إلى 1.3 مليون طن، وسجّل انتاج الاشجار المثمرة ارتفاعا محسوسا بمعدلات تتراوح بين 5.6%

(الحمضيات) و 35.4% (الزيتون)، بعد موسمين سيئين سنتي 2013 و 2014، بينما وصل انتاج التمور الى مستوى قياسي ما يقارب 1 مليون طن بمعدل نمو 6%.

في حين يتابع نمو الانتاج الحيواني وتيرة تصاعدية عالية، حيث ارتفع انتاج اللحوم الحمراء بنسبة 8.1% مقابل 4.1% في السنة السابقة، وارتفع انتاج الدواجن بنسبة 9%، كما استمر نمو كل من انتاج وجمع الحليب بـ 5.8% و 4.2% سنتي 2014، 2015[4]

2-2- مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل :

سمح القطاع الفلاحي بخلق عدد مناصب شغل معتبرة سنويا ضمن باقي القطاعات وهذا حسب الاحصائيات المشار إليها في الجدول التالي :

جدول رقم (05) : عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي الوحدة : $10x^3$

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي التشغيل	9599	10170	10788	10239	10594
التشغيل بقطاع الفلاحة	1034	912	1141	899	917
نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي	%10.77	%8.96	%10.57	%8.78	%8.65
التشغيل بقطاع الصناعة	1367	1335	1407	1290	1377
التشغيل بقطاع ETP	1595	1663	1791	1826	1776
التشغيل بقطاع الخدمات	5603	6260	6449	6224	6524

المصدر : التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016، ص158

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أنّ معدّل التشغيل بالقطاع الفلاحي بقي مستقرا نوعا ما خلال السنوات الماضية تراوح بين 8% و 10%، لكنه يبقى ضئيلا جدّا مقارنة بباقي القطاعات، حيث يأتي بالمرتبة الاخيرة بعدهم، حسب ما يوضحه الشكلين التاليين :

شكل رقم (03) : عدد العمالة بقطاع الفلاحة مقارنة بباقي القطاعاتالوحدة $10x^3$

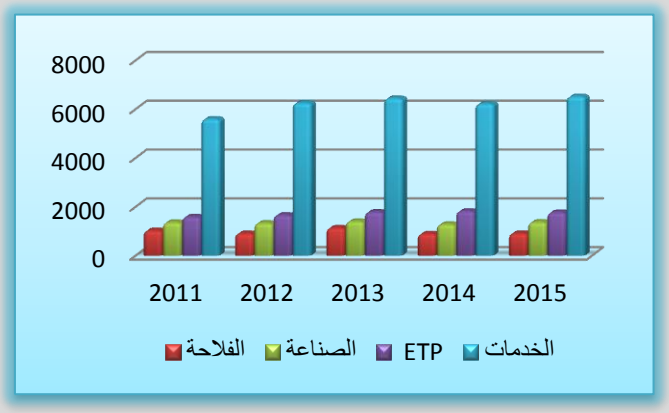

شكل رقم (04) : عدد العمالة بقطاع الفلاحة مقارنة بباقي القطاعات لسنة 2015

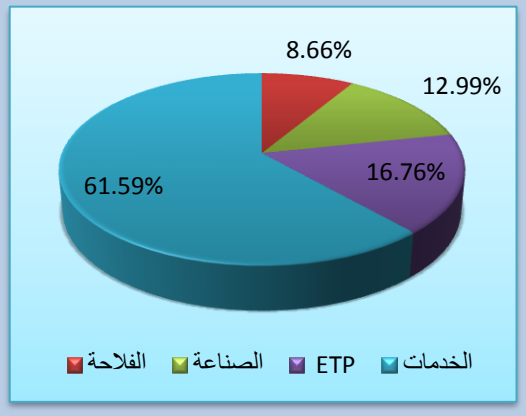

المصدر : بناءا على معطيات الجدول رقم (05)

قدرت نسبة العمالة بالقطاع الفلاحي لسنة 2015 بـ 8.66% من إجمالي التشغيل، وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بقطاع الخدمات ذو المرتبة الأولى في امتصاص عدد العمال، الذي استحوذ على 61.59% بمختلف مجالاته بما فيها النقل، الاتصالات والتجارة، ثم قطاع الأشغال العمومية 16.76%، إلى قطاع الصناعة 12.99%، ويعود سبب استيعاب قطاع الفلاحة للنسبة المتواضعة من حجم العمالة في الاقتصاد الوطني إلى مجموعة من الأسباب وأهمّها :

- إنّ الريف الجزائري والذي يعتمد في الأساس على الزراعة كنشاط أساسي ما يزال يمثّل حوالي 29.27% من إجمالي السكان وفقًا للآخر إحصائيات السكان للبنك الدولي لسنة 2015
- إنّ نسبة كبيرة من المشتغلين في القطاع الزراعي هم من العاملين بدون أجر (أصحاب الأراضي ودويهم) وبالذات من النساء، الامر الذي يعكس انخفاض عدد العاملين فيه ومن ثمّ نسبتهم إلى إجمالي التشغيل
- تتّسم القوى العاملة في الجزائر بتدنّي مستوى مهاراتها وضعف تأهيلها
- انخفاض الدّعم الموجه إلى القطاع الفلاحي ببرنامج توطيد النمو (2010-2014) مقارنة بباقي القطاعات وبمختلف البرامج التنموية، حيث رصد للقطاع الفلاحي نسبة 4.71% من اجمالي مخصصات ذاك البرنامج
- فتح مشاريع دعم وتشغيل الشباب لتصبّ في مجملها في قطاعات النقل والخدمات والصناعة، ما أضعف من جلب اليد العاملة للنشاط الفلاحي، لينجرّ عنه لجوء بعض أصحاب المزارع إلى الاستعانة باليد الأجنبية غير الشرعية
- تفضيل العمل بقطاعات مدرّة للربح السريع كالخدمات بدلاً من الأشغال الشاقة

2-3- مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات خارج المحروقات

تسمح المنتجات الفلاحية بتويع صادراتها خارج المحروقات، لكنها تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بحجم وارداتها، ففي سنة 2015 و بالرغم من الانتاج الموسع للمنتجات الفلاحية، فهي تبقى ضئيلة بالنظر إلى الاحتياجات، حيث استلزم استيراد ما يقارب 8946 مليون دولار، وتحتل الواردات من المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة بحصة قدرها تقريبا 17% من اجمالي الواردات، وقد انخفضت بـ 1.6 مليار دولار سنة 2015 ويرجع ذلك الانخفاض الذي يفسّر 22.8% من تراجع اجمالي الواردات من السلع أساسا إلى انخفاض واردات مسحوق الحليب (-874 مليون دولار)[5] والجدول والشكلين المواليين يبينون تطور صادرات و ورادات المنتجات الفلاحية

جدول رقم (06) : هيكل الواردات والصادرات من السلع والتجهيزات حسب المنتجات

الوحدة : مليون دولار امريكي

		2011	2012	2013	2014	2015
المواد الغذائية	صادرات	355	315	404	323	238
	واردات	9261	8483	9013	10550	8946
الطاقة	صادرات	71661	70584	63663	58362	33081
	واردات	1094	4659	4139	2720	2247
المواد الأولية	صادرات	161	168	109	110	107
	واردات	1676	1729	1732	1812	1489
المواد نصف المصنعة	صادرات	660	618	492	1173	1111
	واردات	10047	9994	10642	12301	11482
التجهيزات الفلاحية	صادرات	0	0	0	1	0
	واردات	364	310	477	629	639
التجهيزات الصناعية	صادرات	35	32	29	16	18
	واردات	15091	12793	15233	18115	16369
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	صادرات	16	19	16	11	11
	واردات	6890	9400	10539	9894	8243
أخرى	صادرات	0	0	0	0	0
	واردات	1986	3682	2686	2998	2672

المصدر : التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016، ص170

جدول رقم (07) : نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات خارج المحروقات

الوحدة : مليون دولار امريكي

السنوات		2011	2012	2013	2014	2015
صادرات الغذائية	المواد	355	315	404	323	238
صادرات المحروقات	خارج	1227	1152	1050	1634	1485
النسبة المئوية		%28.93	%27.34	%38.47	%19.76	%16.02

المصدر : التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016، ص170

شكل رقم (05) : تطور صادرات وواردات المواد الغذائية الوحدة : مليون دولار امريكي

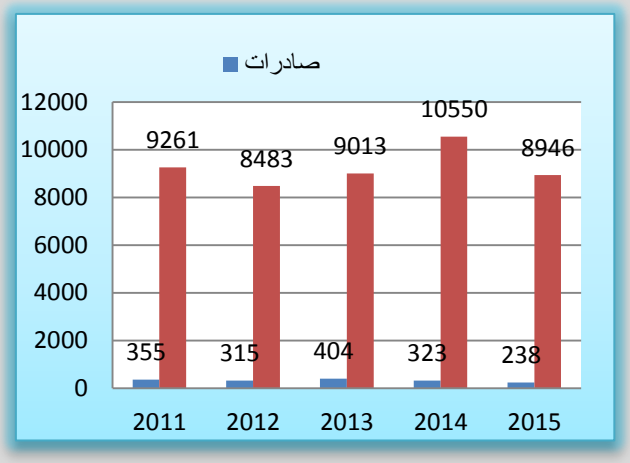

شكل رقم (06) : هيكل الواردات من السلع حسب المنتجات لسنة 2015

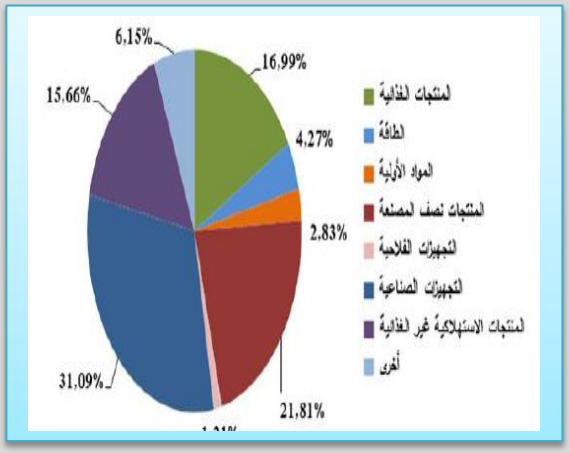

المصدر : بناء على معطيات الجدولين رقم (06) و (07)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم صادرات المنتجات الفلاحية منها المواد الغذائية تحتل المرتبة الثانية بعد المواد نصف المصنعة ضمن الصادرات خارج المحروقات، حيث بلغت أقصاها 38.47% سنة 2013، وهذا ما يبين اهمية هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الاخرى، لكنها تبقى ضعيفة أمام وارداتها وهذا ما يؤدّي إلى اتساع الفجوة الغذائية لعدم الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وما يزيد من حدّة التبعية هو تركيز الصادرات والواردات لمنطقة جغرافية واحدة والمتمثلة في الاتحاد الاوروبي، فقد بلغت الواردات الفلاحية من الاتحاد الاوروبي سنة 2015 نحو 57.95% من اجمالي الواردات من باقي دول العالم، بينما بلغت الواردات من الولايات المتحدة الامريكية نحو 5.01% [6] ، وهذا يؤثر سلبا على عائداتنا البترولية التي تتم بعملة الدولار بينما معظم الواردات إلى الجزائر هي بعملة الاورو، مما يزيد ضغوطا على الاحتياطي من العملة الصعبة

ثالثا – مشاكل ومعوقات الفلاحة في الجزائر :

تعد الفلاحة من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية لمختلف المعوقات والمشاكل التي تجابهها، بحكم ما تنطوي عليه من سمات وخصائص تتمثل في الضُعف التقني والاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة، أو بحكم ما يحيط بها ويؤثر عليها من عوامل ومتغيرات تكون عرضة لها باستمرار، وتخرج في معظمها عن نطاق التحكم المسبق والتوجيه المباشر[7]

ومن بين المشاكل والمعوقات التي تتعرض لها الفلاحة الجزائرية نذكر منها ما يلي :

3-1- مشاكل ومعوقات طبيعية :

تتصل بالخصوصية المناخية والجغرافية اللتين تحددان المناطق الفلاحية وتوزيعها حسب طبيعة الانتاج الزراعي التي توفره مناطق التل والسهوب وواحات الجنوب بالجزائر[8]، و يمكن شمل المعوقات الطبيعية في :

- **مشكل العقار الفلاحي** : تعتبر الموارد الارضية بمثابة الركيزة الاساسية للتنمية الزراعية سواء بمفهومها التقليدي أو المستدامة، غير أن الاراضي الصالحة للزراعة في الجزائر تبقى محدودة جدا، فهي لا تتعدى 18% من اجمالي مساحة الاراضي حسب ما يبينه الجدول التالي :

الجدول (08) : نسبة الاراضي الزراعية من اجمالي مساحة الاراضي

	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الاراضي الزراعية من اجمالي مساحة الاراضي	% 17.38	%17.38	%17.40	%17.40	%17.40
نسبة الاراضي القابلة للزراعة من اجمالي مساحة الاراضي	% 3.15	% 3.15	% 3.15	% 3.14	% 3.14
نسبة اراضي المحاصيل الدائمة من مساحة اجمالي الاراضي	% 0.39	% 0.39	% 0.39	% 0.41	% 0.41
معدل الاراضي القابلة للزراعة لكل شخص	0.20	0.20	0.20	0.19	0.19

المصدر : البنك الدولي على الموقع http://www.banquemondiale.org

تقدر مساحة الاراضي الزراعية بـ 42.4 مليون هكتار والتي تمثل 17.40% من المساحة الاجمالية للأراضي عبر الوطن، وهي نسبة ضئيلة جدا ويرجع ذلك لنقص استصلاح الاراضي وارتفاع التوسع العمراني على حساب المساحات الزراعية، اضافة الى الطابع الصحراوي الغالب على مساحة الدولة الممتد عبر 800 كلم من الشمال الى الجنوب، وعبر 1600 كلم من الشرق الى الغرب، وتمركز النشاطات الزراعية في بعض الوديان والواحات المزروعة ببساتين النخيل.

كما أن نسبة اراضي المحاصيل الدائمة والتي تشمل أراضي الكروم الاشجار المثمرة بما في ذلك المروج الطبيعية، فإن نسبتها لا تتعدى 0.41% من اجمالي مساحة الاراضي، وبذلك معدل الاراضي

القابلة للزراعة لكل فرد ضئيل جدا أين يقدر بـ 0.19 ، وهو ما يعكس المشكل الكمي والنوعي للأراضي الزراعية

– **مشكل الموارد المائية** : بحكم طبيعة المناخ السائد بالجزائر، فهناك ندرة بالمياه ما يشكل عائقا بالنسبة للإنتاج الفلاحي، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الامطار وذلك رغم ندرتها وتذبذب سقوطها، من حيث الكمية والكثافة وكذا مدة الهطول، اضافة الى عدم انتظام توزيعها من منطقة لأخرى، ما استدعى بناء السدود واقامة مشاريع لتحلية مياه البحر خاصة بالمناطق الغربية والوسط للبلاد، و التي تعاني أكثر من ظاهرة الجفاف مقارنة مع المنطقة الشرقية، وبالرغم من ذلك تبقى نسبة الاراضي الزراعية المروية من اجمالي الاراضي الزراعية ضئيلة جدا حيث لا تتعدى 2.77%، وهذا ما يبينه الجدول الموالي

الجدول (09) : نسبة الاراضي الزراعية المروية خلال الفترة (2011-2015)

	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الاراضي الزراعية المروية من اجمالي الاراضي الزراعية	% 2.38	% 2.52	% 2.63	% 2.77	% 2.77

المصدر : البنك الدولي على الموقع http://www.banquemondiale.org

وبالتالي فإن ندرة المياه تشكل عائقا امام الانتاج الفلاحي، الى جانب التعرية المائية للتربة والتلوث ومشكل ملوحة المياه، ما يستدعي وضع السلطات والمنتجين امام تحدي توفير المياه لتروية الاراضي الزراعية

3-2- مشاكل ومعوقات تكنولوجية :

يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر من نقص استخدام المعدات والآلات ذات تكنولوجيا متطورة، وهو ما يؤثر بذلك في تحديد معدل الانتاج والانتاجية، ومن ضمن المعوقات التكنولوجية نقص في مستلزمات الانتاج ومشاكل البحث والارشاد الفلاحي

– **مستلزمات الانتاج** : يستخدم الانتاج الفلاحي الحالي كميات قليلة من الاسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية، فضلا على أنها أجهزة تقليدية، إلى جانب أنها غير كافية فمن أبرز مكنات العتاد الفلاحي الجرارات والحصادات والتي قدر سنة 2015 بحصادة واحدة لكل 400 هكتار وجرار واحد لكل 100 هكتار[9]، على الرغم من انتاج حوالي 2500 جرار بمركب الجرارات بقسنطينة[10]، والتي تبقى مكدسة في غياب برنامج واضح لبيعها وذلك بسبب اسعارها المرتفعة مقارنة بنفس الجرارات المستوردة من الخارج، ويعود سبب هذا الغلاء إلى الحقوق الجمركية المرتفعة والتي تختلف عن تلك المطبقة في الانتاج الاجنبي، إذ تطبق على الانتاج الاجنبي حقوق جمركية منخفضة مقارنة بالإنتاج الوطني، باعتبار أنه منتوج نهائي مقارنة بالآخر الذي يصنف ضمن المنتجات نصف المصنعة المستعملة في الانتاج، ومن جهة أخرى وجود سوء الاستخدام ومشاكل الصيانة مما يساهم في

رفع كلفة الانتاج، وبالتالي عدم توفر مستلزمات الانتاج بالكم والكيف المناسبين يحدّ من إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

– **الارشاد والبحث الفلاحي** : إن مراكز البحث والارشاد الفلاحي تعمل على تحديد الاساليب الملائمة للتعامل مع المشاكل التي يواجهها الفلاح قصد تحسين الانتاجية والنوعية بالاعتماد على تقنيات فلاحية حديثة[11]، ويفتقر القطاع الفلاحي بالجزائر الى حلقة وصل بين مراكز البحوث والارشاد الفلاحي وبين المنتجين الفلاحيين، كما يعاني الارشاد الفلاحي تبعات عدم وجود صلة قوية وفعالة بين الجهاز الارشادي من ناحية، واجهزة البحث العلمي الفلاحي سواء في وزارة الفلاحة او معاهد ومراكز الفلاحة من جهة اخرى، اضافة الى مشكل ضُعف التمويل الفلاحي

3–3– مشاكل ومعوقات الموارد البشرية :

يعاني القطاع الفلاحي من مشكلة هدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الفلاحية، أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى، مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، كما ان هذا القطاع غير مغري مقارنة بباقي القطاعات من حيث توفير الخدمات والحوافز، كما ان اليد العاملة في هذا المجال لا تزال تفتقر إلى امكانية الحصول على فرص التعليم والتدريب الفني والفلاحي، وغياب البرامج التدريبية، وانتشار الامية وانخفاض المستوى التعليمي، مما يؤثر سلبا على مستوى الانتاجية

– **نقص العمالة الزراعية المدربة** : على الرغم من وفرة الموارد البشرية فإن المشاريع الاستثمارية الفلاحية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية في الانتاج

– **ضعف البرامج التدريبية** : لا تخفى على المتخصصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة بمجال القطاع الفلاحي تبقى ناقصة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة

– **وانتشار الامية وانخفاض المستوى التعليمي** : يبقى مستوى التعليم عند الفلاحين خاصة لدى سكان الارياف محدود جدا، ما يؤدي الى عرقلة مساعي التنمية لهذا القطاع

3–4– مشاكل ومعوقات عامة :

– **غياب التسويق** : يعاني القطاع الفلاحي من نقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية، ودراسة الاسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات الفلاحين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير

– **غياب التكامل الفلاحي–الصناعي** : تخضع العديد من المنتجات الفلاحية إلى عمليات التصنيع قبل وصولها إلى المستهلك، وعليه تكمن أهمية وجود علاقة قوية بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، فكما تساهم المنتجات الفلاحية في توفير المستخدمات الوسيطية التي يتطلّبها معدل زيادة التصنيع، وذلك باعتماد الصناعة على المواد الاولية الفلاحية خصوصا في مراحلها الاولى، فأيضا يساهم القطاع الصناعي في مدّ وتزويد القطاع الفلاحي بالأجهزة والآلات الفلاحية لتحسين الأداء وتطوير الانتاج

الفلاحي، وبذلك فإنه من غير الممكن أن يتقدم القطاع الصناعي بنجاح إلّا إذا كان هناك تطورا مماثلا أو بمعدلات أكثر ارتفاعا للقطاع الفلاحي[12].

- **التطورات السياسية والاقتصادية** : إن التنمية الفلاحية خاصة والاقتصادية عامة لا تتماشى بمعزل عن الاعتبارات السياسية، حيث أن تحديد اهداف التنمية غالبا ما تسطّرها القيادة السياسية، بتوجيهاتها الإصلاحية وتعديلاتها الهيكلية، وذلك لتجنب الاختلالات الاقتصادية من المديونية وتسريب رؤوس الاموال الى الخارج إضافة إلى تخفيف الاعباء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كم ان توفر المناخ السياسي والأمني والاقتصادي الملائم يساعد في جلب وتدفق رؤوس الاموال إلى الداخل لزيادة الاستثمارات الفلاحية

الخلاصة :

إن انتهاج الجزائر لسياسات تنموية شملت جميع القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي، يبرز رغبة الحكومة في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة للخروج من الازمات الاقتصادية والتقليل من التبعية الغذائية التي يعاني منها، اضافة إلى المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات ومحاولة تحقيق الامن الغذائي، وذلك من خلال تسطيرها وتجسيدها لمخططات تنموية فلاحية، غير ان النتائج جاءت ضئيلة جدا، مع استفحال التبعية للخارج واتساع الفجوة الغذائية وهذا راجع لـ :

- عدم تناسب السياسة الكينزية التي وضعت على اساسها البرامج التنموية مع الوضع الاقتصادي الجزائري لعدم مرونة الجهاز الانتاجي، والمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع
- تراجع أداء قطاع الزراعة، أهمها التباطؤ النسبي في استصلاح الأراضي الزراعية، واستمرار تراجع الإنتاج، إلى جانب تدهور الأراضي الزراعية بفعل عوامل الانجراف واستنزاف التربة والتوسع العمراني وضعف البحوث في مجال الزراعة.
- ارتباط معدل التشغيل في القطاع الفلاحي بالظروف المناخية ومرونة الانتاج، ما استدعى انجذاب اليد العاملة أكثر نحو باقي القطاعات

التوصيات :

لتحقيق أهداف التنمية الفلاحية وإزالة المعوقات والمشاكل التي تعرقل مسارها، والخروج من التبعية الغذائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي يجب العمل على :

- اعداد برامج تنموية خاصة بالقطاع الفلاحي تهدف إلى دعم النمو المستدام للقطاع وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر عن طريق ضمان الامن المائي مما يحدّ من التأثيرات السلبية للظروف المناخير على القطاع
- الاهتمام بالبنية التحتية للقطاع بفتح الطرق لتسويق المنتجات، انشاء مراكز التوزيع والبيع، بناء السدود وشبكات الري وغيرها

- العمل على تنويع مصادر التمويل المالي للقطاع الفلاحي وفتح المجال أمام الاستثمار الخاص للتخفيف من عبء الانفاق الحكومي، وكذا جذب اليد العاملة المتخصصة
- اضفاء الشفافية والمصداقية لإعداد وتنفيذ البرامج التنموية الموجهة لتمويل للقطاع الفلاحي
- عصرنة هياكل القطاع الفلاحي لمجاراة التطور التكنولوجي
- ترقية الاستثمارات وتوسيع المساحات الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي خاصة في الجنوب
- الاهتمام بتدريب وتكوين الموارد البشرية، وتشجيع البحث العلمي الفلاحي وتسخيره لخدمة الفلاحة
- إرساء دعائم لتفعيل التكامل العربي والشراكة المتوسطية في المجالات الاقتصادية خاصة الفلاحية لتبادل الخبرات

الهوامش

[1]- السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015، ص04

[2]– السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، نفس المرجع ، ص ص 05–08

[3]– التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016، ص 30

[4]– التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016، ص ص 31–33

[5]– التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016، ص ص 61–62

[6] ANDI sur le site http://www.andi.dz

[7]– جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية : السياسات الزراعية العربية في عقد 90، التقرير الشامل، الخرطوم 2000، ص172

[8]– عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية الى الاصلاحات الليبرالية (1963–2002)، ص03 على الموقع https://insaniyat.revues.org

[9]– الجزائر تحدّث زراعتها لتحقيق الأمن الغذائي، مقال لمحمد عبد الرحمن منشور بأسواق العرب بتاريخ 2017/04/18، على الموقع http://www.asswak-alarab.com/archives/14091

[10]– مركب الجرارات بقسنطينة ، مقال منشور بجريدة النصر بتاريخ 2015/09/06 على الموقع http://www.annasronline.com

[11]– بهجت محمد أبو النصر: " دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية"، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، عمان، 14–16 أكتوبر 2003

[12]– محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الاسكندرية 2000، ص289